الفرخة أم البيضة مشكلة الفلاسفة
الدجاج والبيض مشكلتنا نحن !!

كتب : محمد عبد الفتاح

الفرخة أم البيضة .. مشكلة شغلت فلاسفة العالم ، فى أيهما جاء الأول ، أما بالنسبة لنا فالمشكلة فى وجودهما معا ، ومعنى وجودهما معا هو المساهمة فى حل مشكلة الأمن الغذائى فى مصر.

تحقيق الأمن الغذائى يعنى شعور كل مواطن بوفرة وسهولة الحصول على غذائه بأسعار معتدلة . وتذكر معظم التقارير أن مشكلة العالم القادمة هى فى توفير الغذاء ، وليست توفير الكساء ، ولعل المجاعات التى تحدث فى أفريقيا وآسيا لدلائل قوية على صحة هذه التقارير.

من هنا كان اهتمام الدولة على أعلى مستوى بحل مشكلة الغذاء واقتحامها ، وقد أكد ذلك الرئيس القائد محمد أنور السادات بقوله إن المرحلة القادمة قد خصص فيها ٩٥ ٪ من كافة المجهودات لحل المشاكل الداخلية ومن أهمها مشكلة الأمن الغذائى التى يجب أن يساهم فيها كل مواطن عن طريق خفض الاستهلاك وزيادة الانتاج ، ولكى تكون نظرتنا إلى الموضوع نظرة علمية نرجع إلى التقارير الخاصة للخبراء فى هذا المجال التى تقول إن الحد الأدنى للبروتين اللازم للإنسان يوميا يصل إلى ٣٣ جراما ، بينما متوسط نصيب الفرد فى مصر من البروتين الحيوانى لا يتعدى ١١ جراما ولذلك كان هناك نقص يعادل ٢٢ جراما من البروتين يوميا لكل فرد فى مصر.

تلك هى المشكلة .. فما هو الحل ؟

ببساطة لابد من زيادة انتاج البروتين الحيوانى الذى يتمثل فى اللحوم والدواجن والأسماك . وتعتبر تربية الدواجن من الحلول السريعة للحصول على كميات البروتين المطلوبة لقصر مدة نموها.

والسؤال هل يكفى الناتج من الدواجن حاليا للمساهمة فى حل مشكلة العجز فى البروتين الحيوانى ؟ الحقيقة أن الناتج الحالى يحقق فرخة واحدة و١٥ بيضة لكل مواطن شهريا وهذا لا يكفى لتحقيق الحد الأدنى من البروتين اللازم. إن حل المشكلة يتطلب أن تساهم الحكومة بمؤسساتها وأجهزتها المختلفة بالتعاون مع القطاع الخاص فى إيجاد حل لها.

فما الذى تشير إليه تقارير وزارة الزراعة فى هذا المجال ؟

تقول إنه من المقدر أن تصل انتاجية القطاعين العام والخاص حوالى ١٠٠ مليون دجاجة سنويا ، وبمساهمة الشركة العامة للدواجن من حيث توفير السلالات الممتازة والتفاحات والجهاز الارشادى والفنى وإقامة المجازر المزودة بالثلاجات فى مناطق تجمع المنتجين والمربين . وتنظيم استيراد الدواجن المذبوحة حتى لا تؤثر فى أسعار المنتج محليا وإذا تحقق ذلك فإنه يمكن الوصول إلى إنتاج ٣٤٠ مليون بيضة فى عام ١٩٨٣ هذا عن دور الحكومة فماذا عن دور القطاع الخاص ؟

لا شك أن القطاع الخاص بما يملكه من خبرات وأموال وحافز على تحقيق الربح من خلال النجاح والاستمرار يمكن أن يحقق الكثير . لذلك دخلت شركات عديدة تساهم فى حل مشكلة الأمن الغذائى وخاصة فى تربية وانتاج الدواجن . وحتى لا يكون حديثنا عن مساهمة القطاع الخاص فى حل هذه المشكلة مجرد كلام التقينا فى شركة الفاتريد بمديرها العام المهندس الزراعى محمود حسن الخبير المصرى فى إنتاج الدواجن الذى ذكر أن شركة الفاتريد قد

تعاقدت على تنفيذ مشروعات تساهم فى الأمن الغذائى . منها مع القوات المسلحة المرحلة الأولى من مشروع انتاج ١٠ مليون بيضة سنويا ، ومع وزارة الزراعة تعاقدت على ٧ مشاريع لانتاج ١٠٥ مليون بيضة سنويا لحساب محافظات البحيرة ودمياط والغربية وقنا وسوهاج والإسكندرية.

ولا يقتصر دور الشركة على توفير معدات المشاريع فقط بل يتعدى إلى المساعدة فى أعمال التركيب وتدريب فنيى هذه المشروعات على استخدام الأساليب الحديثة ثم متابعتها وصيانتها دوريا بواسطة جهازها الفنى المتخصص . واستوقفنى هذه الإجابة كثيرا ليس لضخامة الأعمال التى تقوم بها الشركة فقط ، إنما لدرجة الثقة التى توليها القوات المسلحة ووزارة الزراعة لإحدى شركات القطاع الخاص ، وهذا يعنى امكان وسهولة تعاون أجهزة الدولة كلها فى سبيل هدف قومى تتفق عليه الجميع لمصلحة الجميع . وسألت المهندس الزراعى محمود حسن عن تاريخ الشركة ومتى بدأت لكى تصل إلى هذا المستوى فى الأداء وأدهشنى جدا التاريخ الذى ذكره فى .. فليس من المعقول وإن كان قد حدث أن الفاتريد قد بدأت عملها ونشاطها فى يناير ٧٩ أى منذ عام ونصف عام فقط . وبلغت قيمة تعاقداتها حوالى ١٢ مليون جنيه مع مشروعات الشركة العامة للدواجن وشركة الإسماعيلية ومصر للدواجن ومحافظة الفيوم وكفر الشيخ ودمياط والإسكندرية والبحيرة والجيزة والغربية وقنا وسوهاج .. وهنا تمكن أن تضيف إلى حساب الشركة تلك الثقة التى أولتها إياها معظم محافظات مصر فى قيام مشروعاتها للأمن الغذائى .. والفاتريد كما يقول مديرها العام المهندس الزراعى محمود حسن متخصصة فى تركيب وتوريد معدات الدواجن ومصانع العلف ومعدات الرى بالرش والمجازر الآلية وبصفة عامة كافة مشاريع الانتاج الزراعى والحيوانى والأمن الغذائى . وتسعى الشركة بصفتها شركة مصرية إلى المساهمة فى تحقيق السياسة التى ينادى بها الرئيس محمد أنور السادات فى توفير الطعام لكل مواطن ، وذلك عن طريق توفير كافة المعدات والأدوات اللازمة بأرخص الأسعار وأجود الأصناف وإن كانت تواجه بعض المصاعب مثل الحصول على وسائل الاتصال المناسب فى الداخل والخارج كالتليفون والتلكس.

ونحن من هنا نناشد المسئولين بقطاع المواصلات السلكية واللاسلكية تذليل الصعوبات التى تواجه القطاع الخاص إسهاما منهم فى حل مشكلة الأمن الغذائى.

ويضيف المهندس محمود حسن أن الفاتريد تمثل مجموعة من الشركات العالمية المتخصصة مثل شركة ريفورم الهولندية وهى خاصة بعامل التفريخ ثم شركة استورك الهولندية الخاصة بالمجازر الآلية وشركة بيز الهولندية الخاصة بالثلاجات وكذلك شركة لوهمان الألمانية وهى خاصة بجميع مشاريع الثروة الحيوانية والدواجن والرى بالرش.

القطاع الخاص

ونعود مرة أخرى للقطاع الخاص ودوره فى مجال إنتاج الدواجن . يقول المهندس محمود حسن إن القطاع الخاص لا يزال مترددا فى دخول مجال الإنتاج الحيوانى بينما لا يتحمل القطاع العام مسئولية كبيرة . والمطلوب تشجيع القطاع الخاص وتقديم كافة المساعدات

ويؤكد هنا المهندس الزراعى محمود حسن على دور القطاع الخاص فى الإسهام فى القضاء على تلك المشاكل . فمثلا نجد الفاتريد تقوم بإيفاد الكثير من المتخصصين إلى الخارج بهدف التعرف على احدث وسائل التربية باستخدام الوسائل الحديثة كذلك تقوم باستيراد أحدث تلك المعدات والآلات وتقوم بتركيبها وصيانتها ، أى لا يبقى إلا العمل فقط ولا نظر إلا للإنتاج فإذا توافر العنصر البشرى لدينا ثم التكنولوجيا الحديثة فلا يبقى الا الفرخ والبيض فى اطار واحد.

.. ونعود مرة أخرى إلى ما يؤكده الرئيس محمد أنور السادات دائما من أهمية تحقيق الأمن الغذائى للمواطن المصرى وعلى آخر قراراته بتخصيص ٩٥ ٪ من جهوده ونشاطه لتصل الداخل مما يمثل بداية انطلاقة كبيرة نحو تحقيق الأمن الغذائى .. وما نراه اليوم ونسمعه يؤكد ذلك تماما .. وهذه دعوة مفتوحة لكل مصرى قادر على المساهمة وليبدأ القطاع الخاص فى إثبات ذاته واقتحام المشكلة وتحقيق الخير لمصر وللجميع . ■